

الضرورات القانونية والسياسية لفتح معبر رفح

بقلم: د. عبدالله الأشعل
جريدة الأهرام المصرية - قضايا وأراء
السبت ١٤ مايو ٢٠١١م



يتجدد الجدل مرة أخرى حول معبر رفح بمناسبة إعلان مصر فتحها للمعبر بصورة دائمة ولذلك نود أن نؤكد مرة جديدة علي الوضع القانوني للمعبر وفق أحكام القانون الدولي.

لاجدال في أن معبر رفح أرض مصرية وأن لمصر الحق الكامل في فتحه أو إغلاقه. لكن هذا المعبر هو المنفذ الوحيد لغزة علي العالم الخارجي في وقت أغلقت فيه إسرائيل كل المنافذ تطبيقا لسياسة الحصار الذي فرضته علي غزة منذ فوز حماس بمعظم مقاعد المجلس التشريعي في انتخابات نزيهة ثم أحكمت الحصار بمساعدة مصر منذ انفردت حماس بحكم غزة بصرف النظر عن الظروف والأسباب التي دفعت وأدت إلي هذا الانفرد, فأصبح الحصار خانقا في الوقت الذي تحتاج فيه المقاومة إلي مقومات الحياة ومتطلبات المقاومة. ولكن مصر وإسرائيل أنكرتا علي حماس الحق في المقاومة حتي يدفعها إلي أن تقبل بشروط الاستسلام لاسرائيل حتي يسهل عليها التهام ما تبقي من فلسطين. وهكذا دخلت مصر قبل الثورة في جدل وعداء مع حماس, تارة بحجة أنها لا تريد أن تري حكما إسلاميا في غزة حتي لايشجع ذلك الاخوان المسلمين علي تكرار التجربة في مصر خاصة

وأن حماس - فيما تؤكد مصر مبارك - جزء من الاخوان المسلمين في مصر, فإذا كان الحكم الاسلامي يقف ضد المشروع الصهيوني, تصبح قضية إغلاق المعبر إحكاما للحصار مصلحة مشتركة بين مصر مبارك وإسرائيل والولايات المتحدة, بينما سمحت مصر والعرب لأنفسهم بل والعالم كله أن يرددوا بحرية كاملة مقولة مملة وهي ضرورة رفع الحصار عن غزة, ولكن لم يتطرق أحد إلي التساؤل عمن يفرض الحصار أصلا وهي إسرائيل ومصر ولذلك وضعت مصر العراقيل في وجه المرور إلي غزة سواء من ناحية المعبر المغلق أو الأنفاق التي بنت مصر خصيصا جدار مبارك الفولاذي في أراضيها لاحكام الحصار بحجة حماية الأمن القومي المصري من التهريب والمخدرات عبر الأنفاق بل وقرر القضاء المصري أن بناء الجدار من أعمال السيادة الذي تنفرد الحكومة بتقريره دون سلطة للقضاء في تعقبه أو مراجعته, وهذا حق أريد به باطل, لأن القضاء لو رجع قليلا إلي الأساس القانوني لانشاء الجدار لوجد أنها مؤامرة تؤدي إلي جريمة إبادة سكان غزة, بدأتها إسرائيل والولايات المتحدة في الاتفاق الشهير ليفني كوندا, وزيري خارجية إسرائيل والولايات المتحدة علي التوالي في 9002/1/91 أي بعد وليمة محرقة غزة وبهدف تنفيذ عمليات منع الأسلحة ومصادر الحياة عن سكان غزة حتي يحقق هذا الحصار ما عجزت المحرقة عن تنفيذه, فكان الجدار أحد أشكال إجراءات إحكام الحصار, رغم أن مصر مبارك اعترضت بشكل عرضي علي ابرام الاتفاق بين الطرفين دون إشراك مصر لتتال شرف الجلوس مع المتآمرين ضد غزة.

ومع ذلك نفذ الجدار بتصميم وتمويل وتنفيذ أمريكي, وكأن أعمال السيادة للولايات المتحدة وإسرائيل واجبة علي الأراضي المصرية التي لا تملك الحكومة إزاءها سوي الخضوع والانصياع, فكان القضاء

المصري حكم بأن بناء الجدار من أعمال السيادة الأمريكية علي الأراضي المصرية, وكان حريا به أن يأمر بوقف بناء الجدار لأنه جريمة إبادة وفق أحكام القانوني الدولي, وأن يوازن بين مصلحة مصر الوطن وليس النظام الذي رهن إرادتها لصالح غيرها, وبين الضرر المحقق لسكان غزة.

لقد أمعنت مصر مبارك في البحث عن ذرائع تبرر بها بناء الجدار, فزعمت أن فتح المعبر مستحيل لعدة أسباب قانونية, ظاهرها المنطق وباطنها التواطؤ مع إسرائيل ضد سكان غزة, وقد فندناها في حينه في كتابات متنوعة وظهور إعلامي مكثف. اما السبب الأول فهو الزعم بأن مصر طرف في اتفاق المعابر الموقع في 51/11/5002 والغريب أن يعلن ذلك كذبا علي لسان مبارك في بيان مهيب أكد في أن مصر تحترم التزاماتها الدولية حتي يوهم الشعب المصري أن إغلاق المعبر هو وفاء بالتزام دولي, وكان ردي عليه مباشرة هو أن مصر ليست طرفا, وأنه لو كانت مصر جدلا طرفا في هذا الاتفاق, فإن الاتفاق وقع بين أطراف متآمرة تنفذ به جريمة ضد الانسانية ولذلك, فإنه من المستقر في القانون الدولي أنه إذا كان الوفاء بالتزام تعاقدية يؤدي إلي جريمة دولية من هذا النوع الخطير, فإن وقف المشاركة في الجريمة أولي من الوفاء بمثل هذا الالتزام حتي لو كان الالتزام قد نشأ صحيحا ثم تغيرت ظروف تنفيذه.

السبب الثاني, الذي ساقه مبارك للتذرع بإغلاق المعبر هو أن فتح المعبر بينما حماس علي الجانب الآخر يعتبر انتهاكا لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي تلزم مصر وفق مفهوم مبارك بالمحافظة علي أمن إسرائيل, والذي يهدده فتح المعبر فتفشل خطة إسرائيل في خنق حماس وكأن هذا الخنق هو مشروع يجب أن يتم تطويع كل شيء له. والغريب أن إسرائيل احتجت علي إعلان مصر فتح المعبر بذريعة أنه

يهدد الأمن القومي الاسرائيلي ويشجع علي الارهاب, أي المقاومة, ويقوي خصمها وهو حماس التي وضعتها أوروبا والولايات المتحدة علي قائمة المنظمات الارهابية. والرد علي ذلك هو أن حماس تقاوم الاحتلال, ويؤكد القانون الدولي أن الاحتلال جريمة, بينما المقاومة حق, خاصة إذا كان الاحتلال مؤبدا بحجة استرداد الحق والأرض لليهود.

السبب الثالث, الذي ساقه مبارك هو أن فتح المعبر يشجع حماس علي المضي في الانفصال والخروج علي سلطة أبو مازن التي يعترف بها المجتمع الدولي, كما يعد اعترافا بحماس مما يفاقم الانقسام الفلسطيني ويعد تدخلا في الشأن الداخلي الفلسطيني, ولذلك قررت مصر مبارك أن الحل هو المصالحة علي مذهب السلطة وتطويع حماس.

بعد الثورة في مصر, صارت المصالحة ممكنة وأصبح فتح المعبر قرارا مصرياً مستقلاً رغم حالة الصرع التي أصابت إسرائيل, وتستند مصر في فتح المعبر إلي قرارها المستقل وإلي تفاهم مع طرفي الخلاف الفلسطيني, وإلي رغبة أكيدة لدي مصر الثورة في التضامن مع أهلنا في غزة وكل فلسطين وهو الأمر الطبيعي الذي لم يكن كذلك في مصر مبارك. والسبب الرابع والأهم, هو أن فتح معبر رفح يعبر عن حرص مصر في ألا تشارك في جريمة الحصار وهي من جرائم الحرب, فأصبح فتح المعبر التزاماً قانونياً مزدوجاً علي مصر, طرفه الأول الوفاء بالتزام قانوني في اتفاقية جنيف الرابعة, وطرفه الثاني أن تنأى بنفسها عن المشاركة في حصار تؤكد كل دول العالم ومجلس الأمن أنه جريمة دولية.